

# الفلسطينيون في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر/أيلول:

## هل هناك رغبة في محو اللاجئين من الوجود؟

بقلم: عباس شبلاق

ارتباطه القانوني والإداري عام ١٩٨٨ وعدم قيام الدولة الفلسطينية الموعودة بعد القادرة على منح الجنسية الفلسطينية لمواطنيها إذ لا زالت إسرائيل تعتبر جواز السفر الفلسطيني بمثابة وثيقة سفر فقط. واليوم أصبح أكثر من نصف الشعب الفلسطيني، الذي يقدر عدده الإجمالي بثمانية ملايين نسمة، في عداد اللاجئين وعديمي الجنسية في آن واحد.

ومنذ أن احتلت إسرائيل بقية فلسطين عام ١٩٦٧، انتهجت سياسة التطهير العرقي الإداري، خصوصاً في القدس الشرقية

### لقد تحطمت آمالهم في العودة إلى وطنهم

المحتلة<sup>١</sup>. ويقدر أن أكثر من ٢٥٠ ألف شخص من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة الذين كانوا خارج الأراضي في وقت الاحتلال لم يسمح لهم بالعودة، ومن ثم أصبحوا لاجئين، وبعضهم أصبح لاجئاً للمرة الثانية. أما بقية السكان في الأراضي المحتلة فقد اعتبرتهم إسرائيل مقيمين فيها وليسوا مواطنين. وطُبقت القوانين الإسرائيلية التي تسري على المقيمين الأجانب على الفلسطينيين في هذه الأراضي. ولكن المزيد من الفلسطينيين، ويقدر عددهم بحوالي ١٥٠ ألفاً، فقدوا بطاقات هويتهم وحقوقهم في الإقامة بسبب فرض المزيد من التدابير الإسرائيلية. ومنذ إبرام اتفاقيات أوسلو، غادر المزيد من الفلسطينيين ديارهم بسبب التدابير الإسرائيلية القمعية والظروف الاقتصادية حرية الحركة بالنسبة للأشخاص والسلع في المناطق الخاضعة للحكم الذاتي الفلسطيني، ويزيد عدد من غادروا ديارهم على عدد من سمح لهم بالعودة للإقامة في هذه المناطق. هذا بينما تشجع الحكومات الإسرائيلية الواحدة تلو الأخرى الهجرة الجماعية إليها لتقوية قبضتها على الأراضي المحتلة. وتجاوزت النسبة السنوية للنمو بين سكان المستوطنات اليهود في العقد الأخير ٨٪، وهو ما يتناقض مع اتفاقيات أوسلو التي نصت على تجسيد توسيع هذه المستوطنات<sup>٢</sup>.

بينما يتوقع المجتمع الدولي عودة جموع اللاجئين الأفغان في نهاية المطاف إلى ديارهم، فإن اللاجئين الفلسطينيين الذين لا يقلون عنهم عدداً لا يرون في الأفق أي أمل في العودة.

أما الفلسطينيون في مجتمعات الشتات فقد تحطمت آمالهم في العودة إلى وطنهم، وأصبحوا كغيرهم من مجتمعات المهاجرين يعيشون في قلق وخوف وسط أجواء أقل تسامحاً في الدول المضيفة، نتيجة للإجراءات التي اتخذت في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر/أيلول.

ولم يكن إنشاء إسرائيل في فلسطين الواقعة تحت الانتداب البريطاني عام ١٩٤٨، وضم الأردن للضفة الغربية، سبباً لفقدان الفلسطينيين لوطنهم فحسب، وإنما أيضاً لتجريدهم من الحق في المواطنة وحمل جنسية بلدهم. وأصدرت إسرائيل ثلاثة تشريعات رئيسية في أوائل الخمسينيات (قانون أملاك الغائبين وقانون العودة وقانون المواطنة أو الجنسية) تصنف اللاجئين الفلسطينيين الذين فقدوا ممتلكاتهم على أنهم «غائبون» (مما يبطل حقهم في استرداد ممتلكاتهم وإقامتهم وجنسيتهم)، بينما تنص على حق أي يهودي في أي مكان في العالم في الهجرة إليها دون أي قيود، وفي الاستقرار والحصول على الجنسية بطريقة تلقائية.

واعتبرت إسرائيل الفلسطينيين الذين ظلوا داخل حدود عام ١٩٤٨ مقيمين وليسوا مواطنين، ولم يحصل هؤلاء جميعاً على المواطنة أو الجنسية الإسرائيلية إلا في مراحل لاحقة وبعضهم في أوائل الثمانينيات فقط. واعتمد الأردن سياسات مشابهة عندما ضم الضفة الغربية في أوائل الخمسينيات. ونتيجة لذلك، حكم على من بقي من الشعب الفلسطيني من أبناء فلسطين السابقة بالعيش كلاجئين وبلا جنسية محرومين من حقوق المواطنة، يحملون وتائق سفر تصدرها الدول العربية المضيفة لهم، وهي الأردن ولبنان وسوريا ومصر والعراق. وينسحب الوضع ذاته على المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد فك الأردن

فقد ركبت إسرائيل موجة «الحرب العالمية ضد الإرهاب»، التي تقودها الولايات المتحدة، أكثر من أي دولة أخرى في أعقاب الأحداث المساوية التي وقعت في الحادي عشر من سبتمبر/أيلول. ومع اجتياح إسرائيل لمناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، وتفكيك وتدمير مؤسسات الكيان السياسي الفلسطيني الناشئ المتفق عليها في إطار اتفاقيات أوسلو للسلام عام ١٩٩٣، وجد اللاجئون الفلسطينيون أنفسهم مرة أخرى يتلقون خطاباً ساذجاً وخطيراً يطيح بتطلعاتهم للعدل والحرية والسلام.

وبات إجماع الرأي الدولي منعقداً على أن حجر الزاوية في أي تسوية سياسية وأي حل لمسألة اللاجئين الفلسطينيين هو إقامة دولة فلسطينية تتمتع بمقومات البقاء. ولذلك فقد أدى رفض إسرائيل الانسحاب من الأراضي المحتلة، واستمرارها في ضم الأراضي وتوسيع المستوطنات إلى المأزق الحالي في عملية السلام، وإلى دائرة العنف التي أودت بحياة الأبرياء، وأسفرت عن معاناة لا داعي لها لكلا الشعبين.

وعلى الرغم من موافقة الفلسطينيين على حل تاريخي وسط يقوم على وجود دولتين، فقد وصلت عملية السلام وما تعد به من إقامة دولة فلسطينية إلى طريق مسدود. وأصبحت إسرائيل تصور النضال الوطني الذي يخوضه الفلسطينيون من أجل التحرر من الاحتلال على أنه شكل من أشكال الإرهاب ينبغي سحقه. وأصبحت مخيمات اللاجئين أهدافاً رئيسية للجيش الإسرائيلي، وشهدت درجة لم يسبق لها مثيل من الوحشية والهدم والتدمير؛ أما خدمات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة (الأونروا) والصليب الأحمر الهلال الأحمر، وغيرها من الوكالات الإنسانية، فقد تعطلت بصورة خطيرة وأعيقت.

يلغي الآخر بأي شكل كان.

ولكن إلى أن يحدث ذلك، يجب ألا يستمر استبعاد الفلسطينيين من المنظومة القانونية الدولية العامة التي وضعت لحماية اللاجئين وعديمي الجنسية، وتبين الأحداث الأخيرة أن «الحماية السلبية» المقدمة من خلال عدد محدود من المراقبين الدوليين ليست هي الإجابة؛ فهؤلاء المراقبون لا يمكنهم تقديم المستوى المطلوب من الحماية، بل أن وجودهم يحجب الحاجة إلى تجاوز الصلاحيات المحدودة للأونروا.

عباس شبلاق كاتب وباحث في قضايا الهجرة وأحد مؤسسي «مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني» (شمل) في مدينة رام الله، وعنوان موقعه على الإنترنت: [www.shaml.org](http://www.shaml.org)  
البريد الإلكتروني: [shiblak@lineone.net](mailto:shiblak@lineone.net)

١ انظر «نشرة الهجرة القسرية»، العدد ٥، نزوح السكان في القدس، ص ٢٩.

٢ للرجوع إلى إحصائيات عن الاستيطان يمكنك زيارة قاعدة بيانات مؤسسة السلام في الشرق الأوسط وعنوانها: [www.fmep.org/database](http://www.fmep.org/database) وموقع منظمة «أمريكيون من أجل السلام الآن»، وعنوانها: [www.peacenow.org](http://www.peacenow.org)

٣ انظر «نشرة الهجرة القسرية»، العدد ١١، «أفاق مظلمة أمام اللاجئين الفلسطينيين في لبنان»، ص ٤٠.

4 Lex Takkenberg *The Status of Palestinian Refugees in International Law*, Clarendon Press, 1998.

فلسطينيون وإسرائيليون  
في مسيرة مشتركة لإيصال  
الغذاء إلى مخيم جنين  
لللاجئين، إبريل/نيسان  
٢٠٠٢.

بحقوق مواطنيها، فإنها لم تذهب إلى حد الموافقة على منحهم الجنسية؛ ولم تف الدول العربية بالاتفاقيات والتعهدات التي قطعتها على نفسها؛ ولا يزال الفلسطينيون محرومين من حقوق الإقامة الكاملة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية في معظم الدول العربية، وعلى وجه الخصوص اللاجئين الفلسطينيين الموجودين في لبنان وعددهم ٤٠٠ ألف شخصاً.

وقد أشار تاكنبرغ إلى أن لب مشكلة اللاجئين الفلسطينيين يكمن في عدم تمتعهم بأي جنسية، وغياب خيار العودة إلى وطنهم، وحرمانهم حتى من الحق في أن تكون لهم حقوق؛ ومن ثم فإن تغيير وضع الفلسطينيين من لاجئين إلى مواطنين هو مفتاح إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي. إن هذا يصعب تصور حدوثه دون قيام دولة فلسطينية ذات سيادة كاملة في إطار تسوية إقليمية شاملة، وجدير بالذكر أن أي تسوية يجب أن توسع من الخيارات المتاحة للاجئين، لا أن تقيدها. ويجب أن تتضمن اتفاقية التسوية الاعتراف بالحقوق الأساسية للاجئين الفلسطينيين المتمثلة بحق العودة وفقاً لقرارات الأمم المتحدة، والحق في التعويض والحق في المواطنة الكاملة في الدول المضيفة لمن يختارون عدم العودة أو لمن لا يسمح لهم بالعودة إلى ديارهم الأصلية في فلسطين ما قبل ١٩٤٨. إن هذه الحقوق ليست من حقوق الإنسان الأساسية فحسب، بل هي أيضاً حقوق متكاملة لا يجب أن نعتبر أن أحدها

ويلاحظ أن الفلسطينيين مستبعدون من النظام الدولي لحماية اللاجئين والأشخاص عديمي الجنسية؛ لأن نزوحهم سابق على إنشاء مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. حيث تنص المادة (د) من اتفاقية اللاجئين الخاصة بوضع اللاجئين، والفقرة ٧(ج) من القانون الأساسي لمفوضية شؤون اللاجئين على أن الأشخاص الذين يتلقون أصلاً مساعدات من وكالات أخرى من وكالات الأمم المتحدة لا يدخلون ضمن اختصاصات المفوضية. أما الأونروا فهي على العكس من المفوضية لا تقدم سوى الإغاثة والمعونات ولكنها لا توفر الحماية؛ فصلاحياتها مقصورة على اللاجئين

## إن لب مشكلة اللاجئين الفلسطينيين يكمن في عدم تمتعهم بأي جنسية.

الفلسطينيين في الأردن وغزة والضفة الغربية وسوريا ولبنان ومصر، ولا تمتد إلى من يعيشون في بلدان عربية أخرى أو في جاليات مقيمة خارج العالم العربي.

ولقد ذهبت الدول العربية - ولا يزال معظمها يأخذ بهذا الرأي - إلى أن الفلسطينيين يجب عدم إدراجهم في المنظومة الدولية للجوء خشية أن يؤدي ذلك إلى إسكات المطالبة بحقوقهم الوطنية، وعلى الرغم من أن الدول العربية قد وافقت من حيث المبدأ على منح الفلسطينيين حقوق المواطنة الكاملة أسوة

